

وزارة الحفانية

نظام الخبراء

أمام

المجالس الحسبية

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

ويطلب إما مباشرة أو بواسطة أحد الكتيبة من المطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلامك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العيني

١٩١٧

ثمان النسخة ٢٠ مليا

وزارة الحفانفة

نظام الخبراء
أمام
المجالس الحسبفة

طبع بالمطبعة الأمفرفة بالقاهرة

ورطلب إما مباشرة أو بواسطة أحد الكفففة من المطبعة الأمفرفة بفولاق
ومن قاعة المفففات بسلامك سرف الأمماعففة القفءفة بفارع القصر الففف

١٩١٧

ثمن النسخة ٢٠ ملفا

نظام الخبراء أمام المجالس الحسبية

جدول الخبراء

١ — ينشأ جدول يسمى جدول الخبراء وي قيد به أسماء الخبراء الذين تقرر لجنة الخبراء قبولهم أمام المجلس .

٢ — الخبراء الذين يقبلون أمام المجلس خمسة أقسام :

(أ) خبراء في المسائل الحسبية ولا يزيد عددهم عن

(ب) » » » الهندسية والمعمارية » » »

(ج) » » » الزراعية » » »

(د) » » » الطبية » » »

(هـ) » » » الترجمة » » »

٣ — يجب على كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير أمام المجلس أن يقدم طلبا بذلك الى رئيس المجلس مرفقا به الأوراق اللازمة وذلك قبل شهر يناير من كل سنة .

٤ — يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أ) أن يكون مصريا غير موظف في الحكومة الا من يستثنى

لبضرورة فنية ؛

- (ب) أن يكون كفؤا للعمل في القسم الذي يندب من أجله ؛
(ج) أن يتخذ له محلا مختارا بدائرة (المديرية أو المحافظة) ؛
(د) أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف ؛

- (هـ) أن لا يكون وصيا أو قيا أو وكلا عن غائب الا اذا كان بينه وبين عديم الأهلية أو الغائب قرابة أو مصاهرة ؛
(و) أن لا يكون من أعضاء المجلس ولا من المحامين .

في لجنة الخبراء

(التشكيل)

- ٥ — تشكل لجنة تسمى لجنة الخبراء ويكون تشكيلها من رئيس المجلس أو وكيله ومن العضو العالم ومن ثلاثة أعضاء من المجلس ينتخبهم الرئيس لمدة سنة .
واذا تخلف أحد الأعضاء الأعيان عن الحضور فللرئيس دعوة غيره .

(الاختصاص)

- ٦ — تجتمع لجنة الخبراء في شهر يناير من كل سنة وكلما دعت الضرورة الى اجتماعها وتنتظر :
(أولا) في الطلبات التي تقدم ممن يرغبون تعيينهم بصفة خبراء أمام المجلس فاذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط

أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين والا رفضت الطلب انما لا يجوز لها بحال من الأحوال أن تريد في الخبراء العاملين عن العدد المقرر قبوله في كل قسم ولا ينقل اسم خبير من كشف المرشحين الى جدول العاملين الا اذا خلا محل وقررت اللجنة وجوب التعيين فيه . ويعين في هذه الحالة أول المرشحين للقسم الناقص ثم من يليه في الترتيب وهكذا ؛

(ثانيا) في الشكاوى التي تقدم ضد الخبراء بسبب المسائل التي أحيلت عليهم من المجلس ؛

(ثالثا) تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء قسطنط منه اسم من لم يعد حائزا لصفات القبول وتضيف عليه اسم من تقرر قبوله .

٧ — جميع قرارات اللجنة لا تكون نافذة الا بعد مصادقة وزارة الحفانية عليها .

في ندب الخبراء

٨ — يراعى المجلس في ندب الخبراء الدور في كل قسم من الجداول انما يجوز له العدول عن الدور لأسباب تبين في القرار .

٩ — يراعى كذلك الدور في الندب للقضايا التي يرى المجلس الاعفاء فيها من دفع الأتعاب .

١٠ — لا يعين في المسألة الواحدة أكثر من خير واحد الا اذا رأى المجلس لأسباب تذكر في القرار وجوب تعيين أكثر من واحد. ففى هذه الحالة للمجلس الحرية فى اختيار الباقين من الجدول أو من غيرهم .

١١ — اذا رأى الوصى رد الخبير الذى انتدبه المجلس فعليه أن يقدم أسباب الرد كتابة للمجلس للنظر فيها فان رفضها المجلس وجب على الوصى تمكين الخبير من مباشرة عمله وكل مخالفة تقع منه تستوجب مسؤوليته .

١٢ — يخطر الخبير كتابة بالمسألة التى تدب لها بمعرفة قلم الكتاب فى مدة لا تتجاوز أسبوعا .

فى واجبات الخبراء

١٣ — يجب على كل خير يقيد اسمه فى جدول الخبراء أن يحلف يمينا أمام رئيس المجلس (أو وكيله) بأداء عمله بالذمة والصدق وأن يتعهد كتابة بقبول أحكام هذه اللائحة بأكملها .

١٤ — يجب على من انتدب من الخبراء لفحص مسألة أن يطلع على أصل القرار بمجرد اخطاره ليعرف المأمورية التى تدب لها وأن يؤدى مأموريته مالم يقدم فى ظرف أسبوع من تاريخ اخطاره أو علمه عذرا يقبله المجلس . وفى هذه الحالة يعين المجلس غيره من الواردين بالجدول مراعىا فى ذلك ما قضت به المادة السابعة .

١٥ — يجب على الخبير الذى قبل المأمورية أن يحدد اليوم والساعة والمكان الذى يباشر فيه العمل وأن يحظر ذوى الشأن بذلك ويكون الاخطار قبل البدء فى العمل بثلاثة أيام على الأقل .

١٦ — اذا جبرأ على الخبير أثناء مباشرته العمل ما يمنعه أو يؤخره عن اتمام عمله وجب عليه فى الحال اخطار المجلس بذلك وفى هذه الحالة يوقف عمله حتى يصدر له من رئاسة المجلس تعليمات جديدة .

١٧ — يجب على الخبير أن يقدم تقريره الى المجلس فى المدة التى تحدده ويحوز له أن يطلب بالكآبة مدّ الأجل مبينا الأسباب الموجبة لذلك . فاذا وافق المجلس على طلبه وجب عليه تقديم التقرير فى الميعاد ولا يحوز مدّ الأجل مرة أخرى الا لظروف استثنائية .

١٨ — يطلع الخبير على الأوراق اللازمة بقلم كتاب المجلس مالم يطلب استلامها وفى هذه الحالة يوقع عليها بختم المجلس ثم تسلم له بحافظة تضى منه وله أن يطلب من الوصى ومن كل ذى شأن المستندات المؤيدة وأن يستلمها منهم وأن يتقل بنفسه لاجراء معاينات أو تحقيقات وأن يسمع أقوال الخصوم وشهادة الشهود الذين يرى وجوب سماع شهادتهم توصلا للحقيقة وأن يثبت جميع ذلك بمحضر أعماله الذى يمضى من الحاضرين .

١٩ — اذا كان للوصى أو القيم أو الوكيل عذر يمنعه من الحضور أمام الخبير أو كان من السيدات ينتقل الخبير لمحل اقامته كلما اقتضى الحال ذلك .

٢٠ - يودع الخبير في قلم كتاب المجلس تقريره ومحاضر أعماله مرفقا بها جميع الأوراق والمستندات التي يكون قد استلمها وكذلك كشفا شاملا للبيانات الآتية :

- (١) عدد أيام العمل وساعات العمل من كل يوم والمدة التي استغرقها تحرير التقرير ؛
- (٢) عدد الانتقالات التي انتقلها من محل إقامته وتوارينها ومسافاتها ؛

(٣) المصاريف التي صرفها مؤيدة بالمستندات .

٢١ - على الخبير أن يقوم بالمأموريات التي يندبها فيها المجلس مجانا مراعاة لحالة أصحابها المالية .

٢٢ - إذا تأخر الخبير عن تقديم تقريره في الميعاد المحدد بغير عذر مقبول أو خالف واجبا من الواجبات المتقدم ذكرها يقرر المجلس حالته على لجنة الخبراء للنظر في أمره فضلا عما للجلس من الحق في استبداله فورا .

وفي حالة الاستبدال لا يكون للخبير المخالف حق في الأتعاب .

في أجور الخبراء

٢٣ - يقدر المجلس في هيئته التي تنظر في تقرير الخبير الأجرة والمصاريف التي يستحقها مالم يكن قتر الاعفاء من الأجرة عند الندب ويصدر قرارا بها . ولا يجوز تقدير الأجرة قبل النظر في الحساب .

٢٤ — يراعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاءه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية المسألة ونوع العمل الذى قام به . أما المصاريف التى صرفها فتقدر مستقلة عن الأتعاب .

٢٥ — تراعى القواعد الآتية فى تقدير الأجرة :

(أ) لا يجوز أن يزيد التقدير عن مائتى قرش لكل يوم الا

فى أحوال استثنائية ولأسباب قوية تين فى القرار ؛

(ب) يجوز تقيص عدد الأيام والساعات المبينة فى الكشف

إذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير ؛

(ج) لا يلتفت الى الرسوم التى يقدمها الخبير ما لم يكن مأذونا

بها فى قرار التعيين . أما المصاريف فتقدر بحملة واحدة

ولا تحسب سوى مصاريف الكاتب الضرورية والسلك

الحديدية أما ما صرفه الخبير لمان استعان بهم فى عمله من

المساحين والكتبة وغيرهم فتدخل ضمن أتعابه ؛

(د) للمجلس الحق فى رفض كل مبلغ صرف من الخبير فى غير

مصلحة عديم الأهلية .

٢٦ — يجوز للمجلس أن يحرم الخبير من الأجرة إذا وجد عيبا

أو نقصا أو اهمالا من جانب الخبير وندب غيره لاعادة العمل انما يجوز

للمجلس أن يعيد التقرير الى الخبير لاستيفاء ما يراه المجلس لازما فان

استوفى الخبير النقص قدر له المجلس الأجرة وليس للخبير الذى يستدعى

أمام المجلس ليقدم ايضا حات عن تقريره حق فى طلب أجرة اضافية .

٢٧ — لا يجوز للخير أن يأخذ شيئاً من أتعابه أو مصاريفه من أصحاب الشأن قبل تقديرها بمعرفة المجلس .

٢٨ — في مسائل المحز يأمر المجلس طالب المحز بإيداع ما يوازي الأتعاب على وجه التقريب بصفة أمانة في الخزينة قبل بدء الخبير في مباشرة مأموريته .

وفي الأحوال الأخرى يجوز للمجلس أن يأمر بالإيداع كلها وجد مبرراً له ويصرف من المبالغ المودعة للخبير معجلاً عند الاقتضاء .

٢٩ — تجوز المعارضة في تقدير الأجرة أمام المجلس من الخبير ومن نائب عديم الأهلية أو الغائب .

٣٠ — قرارات المجلس تكون نافذة على مال عديم الأهلية أو الغائب إلا إذا رفعتها وزارة الحقانية إلى المجلس الحسبي العالي وعلى كل حال لا يجوز للخبراء الطعن في هذه القرارات أمام المحاكم بأى وجه كان .

تأديب الخبراء

٣١ — تتخذ لجنة الخبراء ما لها لكل خبير مدرج اسمه في جدول الخبراء .

٣٢ — إذا أبى الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به لغير سبب مقبول أو ارتكب أى مخالفة أثناء قيامه بوظيفته بأنغ أمره إلى لجنة الخبراء وتقبل الشكوى من الوصى ومن كل ذى شأن .

٣٣ — يودع البلاغ أو الشكوى في الملف الخاص بالخبير وترسل صورة منه إلى الخبير وعلى الخبير أن يجيب بالكتابة .

٣٤ — تعرض الشكوى مع إجابة الخبير على اللجنة للنظر فيهما فان رأت موجبا للتحقيق أمرت به ويمحوز لها نذب أحد أعضائها لاجرائه وللخير أن يحضر هذا التحقيق وتعرض نتيجة التحقيق على اللجنة فان ثبت من التحقيق أن الخبير لم يؤد عمله بالذمة والصدق أو أهمل فيه اهمالا فاحشا قررت محو اسمه من الجدول ولا يحوز اعادة من شطب اسمه الى جدول الخبراء ثانيا . أما ان كان ما نسب اليه أقل جسامة من ذلك جاز انذاره أو إيقافه عن العمل أمام المجلس مدة لا تزيد عن ستة أشهر ويعلن قرار اللجنة الى الخبير بالطريقة الادارية .

٣٥ — تقبل المعارضة في ظرف أسبوع من يوم اعلان الخبير بالقرار اذا كان صادرا في غيبة الخبير .

تعليّات للخبـراء

يجب على كل خبير تدب لفحص حساب من المجلس الحسبي أن يقدم تقريراً بنتيجة أبحاثه مراعيًا فيه التعليّات الآتية :

(١) أن يبدأ عمله بالانتقال لقلم كتاب المجلس للاطلاع على دوسيه القضية لمعرفة أسماء الورثة والقصر منهم ومشمّلات التركة والقرارات التي صدرت فيها وأخذ جميع ما يلزمه من البيانات الأخرى ؛

(٢) أن يبدأ التقرير بذكر عدد القصر وعديى الأهلية وأعمارهم ونصيب كل منهم ويلي ذلك ذكر مواردهم من عقار ومنقول وغيرها مستخرجة من محضر الجرد مع مراعاة ذكر ما حدث بعد الجرد الأول من زيادة أو نقص وأسباب ذلك ؛

(٣) أن يذكر بعد ذلك نتيجة آخر حساب اعتمده المجلس .

فإن كان الحساب المعروض عليه هو أوّل حساب فعليه أن يتّوه عن ذلك . وإن كان الحساب غير شامل لجميع المدد السابقة فعليه تحقيق الأسباب وإخطار المجلس بذلك قبل انتهاء مأموريته ليصدر له المجلس التعليّات اللازمة ؛

(٤) أن يفحص الإراد مع مراعاة تطبيق الأعيان الواردة بالحساب على الأعيان الواردة بمحضر الجرد ويبدى ملاحظاته على كل قلم من أقلام الحساب بعد الاطلاع على جميع السندات المؤيدة له

من عقود إيجار وغيرها والتثبت من صحة الأجرة المبينة بتلك العقود وموافقها لأجر المثل .

وان وجدت شبهة ظاهرة في قيمة الإيجار فالخير أن ينتقل الى محل العقار للتحقق من قيمة أجر المثل وله أن يستعين بمن تدعوه الضرورة للاستعانة به من الرجال الفنيين تحت مسؤوليته ؛

(٥) يبين نتيجة هذا الفحص وتكون شاملة لجميع الإيرادات الواجب أن تكون أصلاً حسباً يراه ؛

(٦) أن يبين بصفة خاصة الإيرادات التي لم يتم تحصيلها ويذكر السبب في تأخير تحصيلها مع بيان ما اتخذته الوصى من الاجراءات والاحتياطات للحصول عليها ؛

(٧) أن يفحص المصروفات قلماً قلماً وأن يبدأ بفحص المصروفات الثابتة كالأموال الأميرية والنفقة المقررة .

فان لم تكن النفقة مقررة فعلى الخبير أن يقدم ملاحظته على المصروفات التي صرفها القيم أو الوصى على محجوره وأن يبين على قدر الامكان ما يحتاج اليه عديم الأهلية من مأكل ومسكن وكسوة مع ايراد الأدلة على ما يراه .

أما باقى المصروفات كالديون والمصاريف القضائية وغيرها فتقسم الى أقلام مستقلة ولا يقبل منها الا ما كان ثابتاً إما لاذن المجلس به أو بتقديم سندات صحيحة عنه . وما لم يقدم عنه

مستندات تؤيده فيقبل منه ما لا يكذبه الظاهر تحت مصادقة المجلس .

أما أجرة الوصى أو القيم فلا تحتسب الا اذا كانت مقدرة من المجلس .

وان كان تقديرها بنسبة الايراد فتحسب من صافي الايراد بعد استبعاد الأموال الأميرية ومصاريف الزراعة ان كانت متزعة على الذمة ومصاريف الترميمات ان كانت من المباني .
أما ان لم تكن مقررة من قبل فللخير أن يبين للمجلس على سبيل الاستئناس الأجرة التي تناسب عمل الوصى والتي لا يصح أن تتجاوز بحال من الأحوال ثمانية في المائة ؛

(٨) أن يبين نتيجة هذا الفحص وتكون شاملة لجميع المصروفات الواجب أن تخص حسبما يراه الخبير ؛

(٩) ان كان الحساب عن محل تجارى يبين الخبير للمجلس ان كان العمل أتى بربح حقيقى أو خسارة وان كان من مصلحة عديم الأهلية الاستمرار فى التجارة أو عدم الاستمرار فيها ؛

(١٠) أن يعمل الخبير مقارنة بين نتيجة الحساب المتقدم من الوصى والقيم والحساب الذى استنتجه .

وتشمل هذه النتيجة بيانا عن جميع المبالغ الباقية للقصر أو عديمي الأهلية فى ذمة وصيتهم وما يخص كل قاصر منها

مع ملاحظة التقسيات الشرعية في التوريث اذا كان في الحساب
توريث أصلي أو طارئ بعد إقامة الوصي أو القيم وله أن يستفتي
العضو العالم بالمجلس كتابة عن التوريث في المسائل التي يشتبه
أمرها عليه ؛

(١١) أن ينجم تقريره ببدء ملاحظاته العمومية على إدارة الوصي
أو القيم .

(الطبعة الاممية ٥٧١٥/١٩١٦/٤٠٠)

e.
206
35

Bibliotheca Alexandrina



0529764